المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: بريطانيا والازمة الخليجية – القطرية دراسة في اثر الاستثمارات على الموقف البريطاني من الازمة
اسم الكاتب: أ.م. امجد زين العابدين طعمه، أ.د.نوار جليل هاشم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2464
تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 13:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بريطانيا والازمة الخليجية-القطرية

دراسة في اثر الاستثمارات على الموقف البريطاني من الازمة

أ.م. امجد زين العابدين طعمة أ.د. نوار جليل هاشم

الجامعة المستصرية-كلية العلوم السياسية مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الملخص:

وضعت الازمة الخليجية-القطرية التي اندلعت صيف عام 2017 بين كل من (السعودية والامارات والبحرين ومصر) من جهة وقطر من جهة اخرى، بريطانيا في موقف محرج نوعاً ما، فطرفا النزاع يعدان شريكان تجاريان مهمان وكبيران لبريطانيا، البلد الذي لا زال يعاني من الاثار والانعكاسات الاقتصادية لقرار خروجه من الاتحاد الأوروبي، الامر الذي وضع حكومتها في موقف يتطلب ابداء قدر عال من الحكمة والتوازن في التعامل مع الازمة عامة او مع بلدان الازمة بخاصة، لا سيما فيما يتعلق بمواقفها من إمكانية إيجاد حلول سلمية ومرضية للأطراف الكافة، لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية جعلها تبذل ادواراً دبلوماسية في سبيل تقريب وجهات النظر، فما هو الدور الذي تلعبه بريطانيا باتجاه حل الازمة وهل يمكن ان يكون لها أدوار أكثر فاعلية في تقريب وجهات النظر بين أطراف الازمة، والمساهمة بإيجاد حل نهائي في ضوء بعض العوامل المؤثرة وفي مقدمتها العامل الاقتصادي.

المقدمة:

وضعت الازمة الخليجية-القطرية التي اندلعت صيف عام 2017 بين كل من (السعودية والامارات والبحرين ومصر) من جهة وقطر من جهة اخرى، بريطانيا في موقف محرج نوعاً ما، فطرفا النزاع يعدان شريكان تجاريان مهمان وكبيران لبريطانيا، البلد الذي لا زال يعاني من الاثار والانعكاسات الاقتصادية المتعددة لقرار خروجه من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، الامر الذي وضع حكومتها في موقف يتطلب ابداء قدر عال من الحكمة والتوازن في التعامل مع الازمة، لا سيما فيما يتعلق بمواقفها من إمكانية إيجاد حلول سلمية ومرضية للأطراف كافة، لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية قصوى جعلها تبذل ادواراً دبلوماسية في سبيل تقريب وجهات النظر واذابة جليد الخلافات.

تستند الدراسة على فرضية مفادها بان الموقف البريطاني من الازمة الخليجية-القطرية، يستند بشكل كبير على المصالح البريطانية في منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج بخاصة، فضلاً عن المصالح المتأتية من الاستثمارات الخليجية في بريطانيا، الامر الذي يجعلها تتبنى

موقفاً داعماً لإيجاد حل سلمي ونهائي للازمة، من خلال دعم جهود التسوية وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمة.

فما هو الدور الذي تلعبه بريطانيا باتجاه حل الازمة، وهل يمكن ان يكون لها أدوار أكثر فاعلية وتأثير في تقريب وجهات النظر بين أطراف الازمة، والمساهمة بإيجاد حل نهائي في ضوء بعض العوامل المؤثرة، وفي مقدمتها العامل الاقتصادي الذي يشكل دافعاً مهماً وحقيقياً لصياغة موقفها وتدخلها المباشر في الازمة الخليجية.

المبحث الاول: مسار العلاقات الاقتصادية البريطانية-الخليجية

تمثل منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي بخاصة أهمية كبيرة بالنسبة للأمن والاستقرار العالمي من ناحية والامن القومي البريطاني من ناحية أخرى، فضلاً عن أهميتها المتزايدة للمصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية البريطانية، فالكثير من المهتمين بشؤون المنطقة يرون بان صدى انعدام او تردي الامن فيها، يمكن ان يجد له انعكاساً او مكاناً في العديد من الدول الغربية ومنها بريطانيا، فما يحدث بالشرق الأوسط لا يمكن له ان يبقى حبيساً بالمنطقة نفسها، وهو ما بدا واضحاً في الازمات المتعددة التي مرت بها المنطقة بعد احداث ما يعرف (بالربيع العربي) عام 2011، وفي مقدمتها ازمة الهجرة غير الشرعية وغيرها، الامر الذي انعكس بشكل سلبي على مجمل الامن العالمي، وأدى لتعرض الكثير من الدول الأوروبية لهجمات إرهابية شنها متطرفون جاء اغلبهم من مناطق الشرق الأوسط، او في انضمام بعض من مواطنيها الى جماعات إرهابية في مناطق النزاع نفسها[1].

كما ان الاضطرابات التي يمكن ان تحدث في المنطقة نفسها، تؤثر وبشكل واضح على امدادات مصادر الطاقة في العالم او لبريطانيا، في ظل تركز نسبة كبيرة لاحتياطات النفط في هذه المنطقة المهمة والحيوية، فضلاً عن وجود احتياطات مهمة من مادة الغاز الطبيعي، لا سيما في قطر التي تعد ثالث منتج لهذه المادة في العالم، والتي تصدر ما يقارب ثلث احتياجات بريطانيا من هذه المادة[2].

علاوة على ذلك، فان الدول الخليجية تهيمن على سوق تصدير المعدات والأسلحة العسكرية في المملكة المتحدة، بعدَها اكبر مستورد إقليمي لخدمات ومعدات الدفاع البريطانية عام 2015 ، فقد شكلت صادرات المملكة المتحدة الى الشرق الأوسط اكثر من 60% من سوق الصادرات الدفاعية فيها، والتي تبلغ ما يقارب 7.7 مليار جنيه إسترليني، وتصدرت دول الخليج

---

[1]The Middle East: Time for New Realism, Select Committee on International Relations 2nd Report of Session 2016–17, London, HOUSE OF LORDS, 207, p12, https://publications.parliament.uk/pa/ld201617/ldselect/ldintrel/159/159.pdf

[2] احتلت قطر عام 2017 المرتبة الثالثة من بين الدول صاحبة أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي بمعدل 24.9 تريليون متر مكعب، فيما بلغ معدل انتاجها من الغاز المسال في نفس السنة 175.7 مليار متر مكعب بمعدل 12.9% من الإنتاج العالمي، وهي اكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم بمعدل 103 مليار متر مكعب، للمزيد حول الموضوع ينظر:

BP Statistical Review of World Energy 2018, https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2018-full-report.pdf

قائمة الدول المستوردة للسلاح البريطاني[3]، فضلاً عن ذلك فان هناك دور مهم وفاعل يمكن ان يلعبه موضوع الاستثمار الخليجي في المملكة المتحدة، والتي تعد دعامة مهمة للاقتصاد البريطاني.

وفي 7 تشرين الثاني/ديسمبر 2016، أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي عن إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لفك الحواجز المتبقية أمام التجارة واتخاذ خطوات لزيادة تحرير الاقتصادات الأوروبية، وفي نيسان/أبريل 2017 ترأس وزير التجارة الدولية البريطاني ليام فوكس مؤتمراً حول الفرص المتاحة للشركات البريطانية للدخول في شراكات القطاع الخاص والعام في دول مجلس التعاون، معلناً أن وكالة ائتمان الصادرات البريطانية ستقدم الدعم من جميع العملات الخليجية[4].

كما ترتبط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعلاقات تجارية وثيقة مع المملكة المتحدة، التي تعد ثاني أكبر شريك تجاري أوروبي لدول الخليج بعد ألمانيا، وطبقا للبيانات الرسمية التي أوردتها هيئة التجارة والاستثمار البريطانية، فقد بلغ إجمالي حجم التجارة الثنائية للسلع بين بريطانيا ودول مجلس التعاون عام 2014 ما يقرب من 22.1 مليار جنيه إسترليني (نحو 33 مليار دولار)، وبلغت قيمة واردات المملكة المتحدة من دول الخليج خلال العام نفسه، أكثر من 8.5 مليار جنيه استرليني، بينما تجاوزت قيمة الصادرات البريطانية إلى الخليج نحو 13.6 مليار جنيه استرليني، وتأتي الامارات العربية المتحدة في صدارة الدول الخليجية من حيث حجم علاقاتها التجارية مع بريطانيا تليها الكويت والبحرين وعمان وقطر والسعودية، ومن أبرز صادرات المملكة المتحدة لدول الخليج (المحركات النفاثة، السيارات، الذهب، الطائرات وأجزائها، مصنوعات المجوهرات والمعادن النفيسة)، فيما استحوذ الغاز الطبيعي المسال والكيروسين ووقود الطائرات والنفط الخام على ما يزيد عن 70 % من إجمالي واردات بريطانيا من دول الخليج[5].

وهناك عوامل عدة شجعت المستثمرين الخليجيين على توجيه استثماراتهم خلال السنوات الاخيرة نحو أوروبا وتحديدا بريطانيا، من أهمها[6]:

---

[3]The Middle East: Time for New Realism, Select Committee on International Relations, OP. Cit, p15.

[4]Global Britain in the Gulf: Brexit and relations with the GCC
https://www.frstrategie.org/publications/notes/global-britain-in-the-gulf-brexit-and-relations-with-the-gcc-13-2017

[5] التقرير الاقتصادي السنوي 2016، إصدارات وزارة الاقتصاد الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الإصدار الرابع والعشرون، 2016، ص50،
http://www.economy.gov.ae/PublicationsArabic/MOE%20Anual%20Repoert%20Arabic%202016.pdf

[6] المصدر نفسه، ص50-51.

1- فرض الولايات المتحدة الامريكية قيوداً صارمة على حركة الاموال الاجنبية عامة والعربية بخاصة، لا سيما بعد احداث 11 أيلول/سبتمبر 2011، وتجميد الكثير من حسابات الاجانب بالبنوك الأمريكية، وتشديد الإجراءات على حرية السفر ودخول الأفراد إليها.

2- تمتع بريطانيا بمناخ استثماري جيد وآمن وعائدات مربحة، فضلاً عن توفيرها لبيئة أكثر ترحيباً بالاستثمارات الخليجية، لا سيما في مجالات العقارات.

3- الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار التي عانت منها المنطقة بشكل عام، بعد ما يعرف (بثورات الربيع العربي) عام2011، مع ما تعرضت له أسعار النفط من تراجع كبير منذ منتصف عام 2014، دفعت المستثمرين الخليجيين إلى التوجه نحو الخارج بحثاً عن وجهات استثمار آمنة وعائدات مالية كبيرة، وطبقاً للإحصائيات فان إجمالي الاستثمارات الخليجية في بريطانيا عام 2016 تقدر بأكثر من 130 مليار دولار تركزت في مجال النشاط العقاري والانشاءات والبناء[7].

4- سعي المسؤولين في المملكة المتحدة إلى تعزيز الخدمات المالية، بما فيها التمويل الإسلامي، في دول الخليج ومساعدتها على تنويع اقتصاداتها، وجذب المزيد من الاستثمارات الخليجية واستثمارات صناديق الثروة السيادية اليها، لاسيما في مشروعات البنية التحتية والطاقة، والمحافظة على دور لندن كوجهة مفضلة للاستثمارات الخليجية.

تعد بريطانيا من الدول التي يمكن ان تتأثر وبشكل كبير بانعكاسات الأوضاع في دول الخليج، لا سيما ما يتعلق منها بالأزمات والمشكلات الداخلية التي يمكن ان تندلع بين دولها، نتيجةً للاستثمارات الخليجية الكبيرة المتواجدة فيها، وفي اول تدخل ورد فعل بريطاني على قرار دول الخليج الثلاث ومعها مصر بمقاطعة قطر، اكد وزير الخارجية البريطاني "بوريس جونسون" بعد لقاء نظيره القطري "محمد بن عبدالرحمن آل ثاني" في لندن، مطلع عام 2017، على ثوابت بلاده في اتخاذ موقف حيادي حيال هذه الأزمة، داعياً قطر الى بذل المزيد من الجهود للحد من تمويل الجماعات الإرهابية المتطرفة، والاهتمام بشكل اكبر بمشاغل جيرانها الخليجيين، لكنه حث في الوقت نفسه دول الخليج إلى تخفيف إجراءات مقاطعة قطر، وجميع الأطراف إلى تهدئة الأجواء والجلوس على مائدة الحوار[8].

---

[7] 130 مليار دولار إجمالي الاستثمارات الخليجية في بريطانيا، وكالة أنباء الامارات، 2017/4/19، http://wam.ae/ar/details/1395302609440

فيما تشير بعض التقديرات الى ان حجم الاستثمارات الخليجية في بريطانيا بلغ ما قيمته 200 مليار دولار، حصة سوق العقارات فيها حوالي 45 مليار دولار، ينظر: ما مصير استثمارات العرب ببريطانيا عقب بريكسيت؟، موقع CNN بالعربي، 2018/11/16،

https://arabic.cnn.com/business/article/2018/11/16/britain-european-union-economic-real-estates-investments-gcc

[8]Patrick Wintour Gulf crisis: Boris Johnson urges Qatar to crack down on extremists https://www.theguardian.com/world/2017/jun/12/qatar-al-thani-boris-johnson-saudi-arabia-bahrain-uae-egypt-embargo

كما أشار الوزير البريطاني جونسون الى ان "قطر شريكة مهمة للمملكة المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، ولكنها بحاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود للتصدي للجماعات المتطرفة، وبناءًا على الخطوات التي اتخذتها بالفعل للتعامل مع التمويل لهذه المجموعات، مضيفاً بان بلاده تشعر بالقلق أيضاً من بعض الإجراءات القوية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر والبحرين ضد شريك مهم، وحثهم على تخفيف الحصار المفروض على قطر، داعياً جميع الدول المنخرطة بالأزمة، إلى اتخاذ خطوات فورية لتهدئة الوضع وإيجاد حل سريع من خلال الوساطة"[9].

ويمكن فهم موقف بريطانيا "الحيادي" من الأزمة الخليجية-القطرية من خلال مجموعة من العوامل والاعتبارات، من اهمها[10]:

1- العامل الاقتصادي، والعلاقات التجارية البريطانية المتينة مع أطراف الأزمة كافة، لاسيما مع السعودية والإمارات وقطر، ففي هذا الإطار، فقد جاءت السعودية في مقدمة الدول المستوردة للأسلحة من بريطانيا منذ عام 2012 وحتى 2016.

وفي المقابل، فان دول الخليج تعد أكبر مستثمر خارجي في بريطانيا، وترتبط لندن بشراكة اقتصادية كبيرة مع الدوحة، ويظهر ذلك في حجم الاستثمارات القطرية في بريطانيا التي بلغت نحو 35 مليار جنيه استرليني، ومخطط لها أن تستثمر 5 مليارات أخرى، كما تعد قطر ثالث سوق لصادرات بريطانيا في الشرق الأوسط، حيث ارتفعت صادراتها إلى قطر من 1.31 مليار جنيه استرليني في عام 2013 إلى 2.13 مليار جنيه استرليني في عام 2016.

2- ضمان إمدادات الطاقة، إذ تعتمد بريطانيا بشكل اساس على واردات الطاقة من منطقة الخليج، نظراً إلى انخفاض الثروة النفطية والغاز في بحر الشمال، وتستورد بريطانيا نحو ثلث احتياجاتها من الغاز من دولة قطر، الأمر الذي يثير قلقها في حال استمرار التصعيد بين دول الخليج وقطر[11].

3- استعادة التواجد العسكري الفاعل في منطقة الخليج العربي، وذلك لأن أمن إمدادات الطاقة واستقرار أسعارها، يتطلب تأسيس وجود عسكري استراتيجي دائم لها في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن التعاون الأمني والعسكري مع كل من (السعودية، قطر، الكويت وسلطنة عُمان)، وفي هذا الإطار، فقد شكلت بريطانيا فريقاً للعمل المشترك مع مجلس التعاون بشأن مكافحة الإرهاب وأمن الحدود، وتعزيز التعاون الأمني في مجال مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة الهجرة غير القانونية.

4- المحدد السياسي في ظل انشغال بريطانيا بأزماتها الداخلية، وذلك بعد خسارة رئيسة الوزراء "تيريزا ماي" الأغلبية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وتداعيات هذا الأمر على

---

[9]Ibid.

[10]Stasa Salacanin, Europe and the Gulf Crisis, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2017, p3.

[11] ايمان عطية، الازمة الخليجية تثير مخاوف امن الطاقة في بريطانيا، القبس الالكتروني، 2017، https://alqabas.com/406995 /

مكانتها السياسية ومفاوضات "بريكست" للخروج من الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن تصاعد حجم التحديات التي تعرضت لها بريطانيا خلال الفترة الماضية من تزايد الهجمات الإرهابية داخلها[12].

كانت طريقة المملكة المتحدة في التعامل مع الازمة الخليجية عامة ومع بلدان الازمة كل على حدة بخاصة، متوافقة ومشابهة نوعاً ما مع ما انتهجته الحكومة البريطانية من سياسات تجاه هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث لطالما توافقت أهدافها في السياسة الخارجية مع أهداف الولايات المتحدة الامريكية، وفي هذا الاطار، فقد تسرب في منتصف تموز/يوليو 2017، أن كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية اقترحتا اللجوء الى خارطة طريق للمساعدة في حل الخلاف العميق بين المحور الذي تقوده السعودية من جهة، وقطر من جهة اخرى، وذلك أثناء زيارة وزير الخارجية الأميركي السابق ريكس تيلرسون، إلى المنطقة، حيث تضمن المقترح وضع الأساسات الأولى لمفاوضات مباشرة مبنية على اتفاق يحل الخلاف السابق بين دول الخليج وعلى إجراءات عملية وفاعلة لمحاربة الإرهاب، ولكن المبادرة لم تحقق أي نتائج ملموسة، بسبب تعنت اطراف الازمة.

ان الازمة الخليجية-القطرية، اندلعت في أسوأ وقت بالنسبة لبريطانيا التي تواجه مشاكل كبيرة بعد قرار خروجها من الاتحاد الأوروبي، اذ إنها تسعى لتكوين شراكات تجارية واستثمارية خارج أوروبا، لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يعد من أهم الحلفاء التجاريين الحاليين والمستقبليين، ولكن تجاوز الازمة، وفق المنظور البريطاني، يتطلب خطوات دبلوماسية جريئة وواقعية تجاه طرفيها، ومما يزيد من مستوى القلق البريطاني من تصاعد الازمة وارتفاع التوترات بين أطرافها، هو احتمالية لجوء قطر إلى تصفية بعض أو كل أصولها في بريطانيا، والمستثمر معظمها في التطوير العقاري حتى تدعم العملة القطرية وتحافظ على اقتصادها الوطني، مما سيكون له تأثيرات كارثية على الاقتصاد البريطاني[13].

ومنذ بواكير الازمة، وعلى أثر تدخل العديد من الأطراف الدولية الفاعلة باتجاه حلها، طالبت الحكومة البريطانية دول الخليج بتخفيف إجراءاتها العقابية المفروضة على قطر، بعدَها قاسيةً جداً بحق دولة تتمتع بمزايا الشريك، فضلاً عن ذلك فقد قدم عدد من النواب البريطانيون طلباً لحكومة ماي بالضغط على الدول المقاطعة، في رؤية تبدو غير متسقة مع رؤية إدارة ترامب للازمة.

وكانت رئيسة الوزراء تيريزا ماي خصت قطر بالذكر قائلة "بأنها شريك تجاري مهم لبريطانيا في عالم ما بعد (بريكسيت)"، وفي اذار/مارس عام 2017 وقعت مذكرة تفاهم لتعميق التعاون بين حكومتي البلدين وشركاتهما في العديد من المجالات المهمة بينها التعليم والرعاية الصحية والعلوم والبحوث والابتكار والسياحة والثقافة والنقل والطاقة والخدمات المالية وتطوير الاستثمارات الصغيرة.

في مقابل ذلك، فان قطر تعهدت بزيادة استثماراتها في بريطانيا، كما أن قطر بعدَها ثالث أكبر سوق للصادرات البريطانية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بحسب الاحصاءات

---

[12] بهاء محمود، حسابات متباينة، آليات تعامل الدول الأوروبية مع الأزمة الخليجية، https://goo.gl/MJURXU

[13]Stasa Salacanin, OP.Cit., p3-4

الرسمية البريطانية، وهي سوق كانت تنمو بشكل واضح قبل الأزمة، وبالتالي فإن المقاطعة ستوجه ضربة إلى الثقة بالنشاطات التصديرية، كما أن غلق المجال الجوي للدول المجاورة لقطر يمكن ان يسد عليها طرقاً تجارية مهمة.

كما ان قطر تصدر كميات كبيرة من الغاز إلى بريطانيا والعالم، لذلك فان الأزمة يمكن ان تشكل خطراً يهدد إمدادات الغاز اليها، حيث يزداد اعتماد بريطانيا على الغاز الذي يسهم بنحو 43% من توليد الطاقة الكهربائية، وتوفر قطر 30% من واردات الغاز البريطانية، لكن الأزمة يمكن أن تسبب مشاكل وإيقاف نقل احتياجات بريطانيا من الغاز، في حال قررت مصر منع مرور ناقلات الغاز السائل عبر قناة السويس[14].

ولكن دور قطر بعدَها قوة ناعمة مؤثرة وفاعلة لا يقل أهمية عن أدوارها الأخرى، فقد عزَّزت الدوحة علاقاتها مع اغلب الدول الغربية وفي مختلف المجالات، وأصبحت وجهة استثمارية مهمة لشركات الطاقة البريطانية والأميركية والفرنسية، كما أصبحت الدوحة مستثمراً مميزاً في هذه الدول وغيرها من دول العالم، فقد قدمت هذه الدولة الصغيرة نفسها للعالم مدعومة بثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي، لتصبح خلال الأعوام القليلة الماضية واحدة من اهم القوى الإقليمية على الصعيد الاقتصادي، ولا يمكن تجاهل مصالحها ببساطة، ولذلك زاد الحصار المفروض من تعقيد السياسة الأوروبية متعددة الأوجه تجاه هذه المنطقة عامة وتجاه دول الخليج بخاصة[15].

وفي الأعوام العشرة الأخيرة، وقعت قطر مع بريطانيا العديد من الاتفاقيات للاستحواذ على العديد من الشركات والهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية، يأتي في مقدمتها بنك باركليز البريطاني، اذ استفادت قطر من عملية شراء كبيرة لنحو 35 مليون دولار من قيمة أسهم البنك، بعدها رفعت من قيمة استثمارها في البنك لأكثر من 3 مليارات دولار، من خلال شركة قطر القابضة التي أصبحت المساهم الأكبر في البنك، كما اشترت قطر 25% من أسهم سوق لندن للأوراق المالية في صفقة قدرت بـ 300 مليون دولار.

وفي عام 2010، اشترت قطر مجموعة هارودز الشهيرة بمبلغ 2.3 مليار دولار، فضلاً عن أن قطر تمتلك 20% من أسهم شركة هيثرو القابضة المسؤولة عن إدارة خمسة من المطارات البريطانية، وتمتلك أيضاً 24% من أسهم شركة سونغ بيرد التي تدير نصف العقارات في منطقة كاناري بالعاصمة لندن، وإلى جانب ذلك تملك قطر 5% من أسهم شركة رويال داتش شل البريطانية الهولندية، والتي لها استثمارات هائلة في قطر في مجال الغاز، وهي أكبر شركة في العالم من حيث العائدات، إضافة إلى أن قطر تعد ثاني أكبر المساهمين في المجموعة المتخصصة في استغلال المناجم اكستراتا، وهي مجموعة سويسرية بريطانية.

(14) Ben Moshinsky, the crisis in Qatar has come at a terrible time for the UK, 12/6/2017, http://uk.businessinsider.com/qatar-ik-economic-trade-ties-2017-6
(15)Stasa Salacanin, OP. Cit., p4

كما استحوذ صندوق الثروة السيادية القطري[16] في عام 2012 على قرية لندن الأولمبية بقيمة 907 مليون دولار، وفي الوقت نفسه اشترت شركة الديار القطرية ثكنات تشلسي، وهي الثكنات العسكرية التابعة لحرس الملكة سابقاً، وبلغت قيمة الصفقة 1.18 مليار دولار، وفي عام 2015 اشترى جهاز قطر للاستثمار شركة سونغبيرد العقارية، التي تملك حي كناري وارف المالي في لندن، مقابل 3.9 مليار دولار، وفي نفس العام وافقت شركة هريتدج أويل البريطانية على عرض للاستحواذ على 80% من أسهمها، مقابل 1.6 مليار دولار قدمه صندوق بيدكو العالمي لاستثمارات الطاقة، التابع لشركة المرقاب كابيتال المملوكة لمستثمرين قطريين[17].

وشهد عام 2017 توقيع اتفاق نوايا، بين وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد بن محمد العطية ونظيره البريطاني مايكل فالون لشراء 24 طائرة مقاتلة من طراز (يوروفايتر تايغون) وطائرات هوك بثمانية مليار دولار، عقب مفاوضات طويلة ومعقدة بين الطرفين، مما يؤكد على عمق التعاون العسكري بين البلدين بهدف تعزيز امن دول الخليج، وأشار فالون في بيان رسمي بعد التوقيع الى أهمية العقد بعدَه الاضخم، ويؤسس الى مرحلة من التعاون الوثيق وطويل الأمد في المجال العسكري، وتأتي هذه الصفقة في اعقاب صفقة شراء طائرات اف 15 من الولايات المتحدة الامريكية عام 2016ن وصفقة شاء 24 طائرة مقاتلة من طراز داسو رافال من فرنسا[18].

المبحث الثاني: بريطانيا والسعودية: قوة المصالح وعمق العلاقات

ستفقد لندن بلا شك عقب خروجها المحتمل من الاتحاد الأوروبي، العديد من الامتيازات التي طالما تمتعت بها في السوق الأوروبية المشتركة، وبانسلاخها عن عمقها التنظيمي كان لا بد من البحث عن منافذ جديدة ومصادر لتعويض هذا الفقد، فكانت السعودية بما لديها من ثراء نفطي واحتياجات عسكرية متزايدة أحد أبرز تلك الخيارات أمام الحكومة البريطانية.

---

[16] تأسس صندوق الثروة السيادية القطرية عام 2005 وأطلق عليه اسم جهاز قطر للاستثمار، بهدف استثمار وتنمية الأموال التي تجنيها الدولة من الموارد الطبيعية فيها، وتقدر اصوله حتى عام 2017 بحوالي 335 مليار دولار، منها 30 مليار في مجال الأسهم. ينظر: ممتلكات قطر من استثمارات عالمية وحصص بشركات ضخمة، موقع CNN بالعربية ، https://arabic.cnn.com/business/2017/06/06/qatar-investment-sovereign-wealth-fund

[17] للمزيد ينظر: دلال العكيلي، قطر في أوروبا.. النفوذ مقابل المال، https://annabaa.org/arabic/reports/6984
وكذلك اثر الاستثمارات القطرية في العالم بعد الازمة الخليجية، https://www.noonpost.org/content/18910

[18] هند القديمي، قطر توقع اتفاق نوايا لشراء 24 مقاتلة تايفون البريطانية، جريدة الخليج الجديد القطرية، 2017/9/17، http://bit.ly/2L8o6cL

لعل هذا يفسر سبب مشاركة رئيسة الوزراء تريزا ماي، لأول مرة في القمة الخليجية التي عقدت في العاصمة البحرينية المنامة، في كانون الأول/ديسمبر 2016، وما أدلت به من تصريحات تمحورت في معظمها على أن "دول الخليج تعد أكبر مستثمر في بريطانيا، وثاني أكبر سوق تصدير لدينا، خارج أوروبا، وأعتقد أن هناك إمكانية كبيرة لتوسيع هذه العلاقة في السنوات المقبلة"[19].

وقد اختارت ماي القيام بجولة شرق أوسطية تضمنت زيارة كل من الأردن والسعودية، واجراء لقاءات مع المسؤولين في هذه الدول، اذ رأت صحيفة ديلي تليغراف اللندنية، في إشارة لجولة ماي، بانها بدأت مهمتها التجارية والأمنية، كجزء من خطتها لمستقبل جريء وواثق لبريطانيا بعد (بريكست)، ولفتت الصحيفة الى انها تحاول ان تبعث برسالة واضحة لأوروبا مفادها، ان لندن تحاول ان تغتنم الفرص من خلال تطوير علاقاتها التجارية مع باقي الدول، في إشارة الى رفض القادة الأوروبيين مناقشة أي اتفاق تجاري جديد مع بريطانيا، قبل موافقتها على شروط ما يسمى ب"الطلاق"، حيث كان الرد البريطاني من خلال التوجه الى العديد من المناطق بالعالم ومن بينها منطقة الخليج العربي، التي تحمل أهمية بالنسبة للسياسة البريطانية[20].

وقد أكد خبراء دوليون عدة، بان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستكون احدى الوجهات الاستثمارية التي ستستهدفها بريطانيا خلال مرحلة بعد (بريكست)، اذ انها توفر فرصاً استثمارية مهمة لها، وفي مجالات عدة، منها الطاقة والتعليم والبنية التحتية والرعاية الصحية، ، وقد اكد ذلك الخبير الاقتصادي طه عبد الغني في تصريح لصحيفة العرب اللندنية عندما قال "بان دول الخليج تعد في الوقت نفسه حليفاً تجارياً واستراتيجياً مهماً لبريطانيا، ما يجعل من خطوة (بريسكت) فرصة جيدة لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين الطرفين، خاصة في ظل رغبة بريطانية جادة نحو تقوية تلك الشراكة، وأوضح أنه في ضوء تأثر حركة الاستثمار عموما نتيجة لانسحاب العديد من الشركات الأوروبية المتوقع، ستسعى حكومة بريطانيا لتعويض ذلك باللجوء إلى مناطق أخرى من العالم لتعويض ذلك، وهنا تبرز منطقة الخليج"[21].

وبحسب احصائيات رسمية، بلغت الصادرات البريطانية إلى دول الخليج عام 2014 ما قيمته 13.6 مليار جنيه إسترليني (نحو 16.5 مليار دولار)، كما بلغت قيمة الاستثمارات الخليجية في بريطانيا 200 مليار دولار، حصة العقارات منها 45 مليار دولار، وهي نسبة كبيرة تمثل ما يقارب 25% من مجمل الاستثمارات في هذا القطاع المهم، وتقدر الحكومة البريطانية فرص الاستثمار المستقبلية للشركات البريطانية في 15 مجالاً مختلفاً بما يقارب 30 مليار جنيه إسترليني، وذلك خلال السنوات الخمسة المقبلة.

علاوة على ذلك فأن بريطانيا تعد من بين أكبر موردي الأسلحة والمعدات العسكرية للسعودية على مدى أكثر من أربعة عقود، بما في ذلك صفقة اليمامة الشهيرة في ثمانينيات القرن

---

(19) هدير محمود، منطقة الخليج ملاذ بريطانيا بعد البريكست، https://goo.gl/e9zaZz

(20) المصدر نفسه.

(21) دول الخليج ملاذ لبريطانيا بعد البريكست، جريدة العرب اللندنية، 2017/4/12، العدد 10600، السنة 39، ص10، http://bit.ly/2XR16R4

الماضي، والتي بلغت قيمتها أكثر من أربعين مليار جنيه إسترليني أنقذت شركات تصنيع السلاح البريطانية حينها من أزمة مالية كادت تعصف بها.

ومنذ بدأ الحرب في اليمن، انفقت السعودية اكثر من 3 مليار جنيه إسترليني من المعدات البريطانية التي بيعت لها منذ بدأ الحملة العسكرية [22]، وبلغ الانفاق العسكري السعودي عام 2016 نحو 87 مليار دولار، ما يعادل 13.7% من ناتجها المحلي، لتحل بذلك المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، ولعل ذلك هو السبب الرئيس للاندفاع البريطاني نحو الاستفادة من عوائد سوق السلاح الخليجي عامة والسعودي بخاصة، لا سيما مع التصريحات الصحفية التي ادلت بها ماي، حول "ضرورة التركيز على تعزيز التعاون العسكري مع دول الخليج، التي تواجه تحديات امنية متعددة، سواء من خلال مشاركتها المباشرة في حرب اليمن، او من خلال دورها في الازمة السورية، فضلاً عن تنامي الدور الإيراني في المنطقة، فمسألة الامن تعد من المسائل المتشابكة بين الطرفين، وامن الخليج هو امن بريطانيا، وهذا هو السبب الذي دفع لندن الى الاستثمار في هذا المجال بأكثر من 3 مليار جنيه إسترليني خلال السنوات المقبلة"[23].

وقد أثارت مبيعات الأسلحة البريطانية للسعودية الكثير من الجدل داخل الأوساط السياسية والحقوقية في لندن، إذ إن البعض منهم اتهم حكومة الرياض باستخدام هذه الأسلحة في قتل المدنيين العزل ونشر الإرهاب والتطرف داخل دول عدة، وهو ما جسده الطعن المقدم من عدد من النشطاء أمام القضاء البريطاني في السابع من شباط/فبراير 2017، لوقف مبيعات أسلحة بريطانية بأكثر من 3 مليار جنيه إسترليني إلى السعودية، بسبب إمكانية استخدامها بحرب اليمن، فيما عد انتهاكً صريحاً للقانون الإنساني الدولي.

علاوة على ذلك، فان ما يعرف بحملة مناهضة تجارة الأسلحة، والمعروفة اختصارًا بـ"كات"، سعت إلى استصدار أمر من المحكمة العليا في لندن، لوقف تراخيص تصدير مقاتلات وقنابل وذخائر بريطانية الصنع إلى السعودية، في الوقت الذي تسعى فيه حكومة ماي لإجهاض هذه المحاولات من أجل تعميق علاقاتها مع الرياض، والاستفادة من العوائد الاقتصادية الكبيرة التي يمكن ان تحصل عليها من خلال هذه الصفقات[24].

---

[22]Paul Mason, The Qatar spat exposes Britain's game of thrones in the Gulf, https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/jun/05/qatar-spat-exposes-britains-game-of-thrones-gulf-paul-mason

[23] مصطفى طالع، احمد المصري، ماذا تريد بريطانيا من دول الخليج؟، https://goo.gl/u4zTZP وقد اكدت الحكومة البريطانية وفي أكثر من مناسبة على أهمية الحفاظ على امن واستقرار منطقة الخليج، حتى ان ماي صرحت عام 2016، "بان امن الخليج هو من امن بريطانيا نفسها، وانه بحجم مبدأ كارتر 1980، الذي ربط امن الخليج بأمن الولايات المتحدة، والذي انخرطت بعده واشنطن بأكبر عملية تسليح لدول الخليج، ووضعت منطقة الخليج وامن الطاقة في صلب امن واشنطن ومصالحا الاستراتيجية". ينظر: ظافر محمد العجمي، البريطانيون لم يغادروا ولدينا تحالف استراتيجي تاريخي بريطانيا قوة عظمى مضافة لأمن الخليج و12 تحديًا تواجه قرار العودة، مجلة اراء حول الخليج، .http://araa.ae/index.php?view=article&id=3986:12&Itemid=172&option=com_content

[24]https://www.noonpost.org/content/18725

كما قدم عدد من نواب البرلمان البريطاني مسودة مشروع، دعوا فيه لإيقاف مؤقت لصفقات السلاح مع السعودية، الى ان تقوم حكومة الرياض باتخاذ الإجراءات اللازمة منها فيما يتعلق بحرب اليمن، وذكر بعض البرلمانيين بان الأسلحة البريطانية تم استخدامها بطرق، عدَت انتهاكاً واضحاً للقوانين الدولية الإنسانية وحقوق الإنسان، على حد وصف المعترضين، وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية تلقت تأكيدات من السلطات السعودية بعدم انتهاك القوانين الدولية، إلا أنهم عدوها غير كافية، مؤكدين على ضرورة قف بيع الأسلحة لحين إجراء تحقيق دولي ومستقل يثبت الحقيقة[25].

المبحث الثالثً: الاستثمارات وتأثيرها على الموقف البريطاني من الازمة الخليجية-القطرية

يعكس الموقف البريطاني من الأزمة الخليجية حالة صراع النفوذ بين طرفي الأزمة، فاختيار لندن للوقوف على مسافة واحدة من الجميع أعطى الضوء الأخضر للفريقين لاستغلال نفوذهما المالي عبر كسب تأييد ودعم بعض المنصات الإعلامية والمجتمعية لموقف كل طرف على حده.

وقد أعربت الخارجية البريطانية عن أملها بـ "التوصل إلى حل قريباً، وأن يستعيد مجلس التعاون الخليجي وحدته،" كما جاء على لسان المتحدث باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إدوين سموأل، والذي قال إن: "من مصلحة بريطانيا أن يتم التوصل إلى حل للخلافات التي نشأت بين دول مجلس التعاون الخليجي وتتم استعادة وحدة مجلس التعاون الخليجي حتى نتمكن من مواجهة تحديات المستقبل معا"[26].

وفيما يتعلق بالموقف البريطاني من الازمة، فمن الملاحظ بان هناك بعض الانقسام في طبيعة المواقف بين بعض وسائل الإعلام والمراكز البحثية وتوجهات عدد من المسؤولين حيالها، فتيار يدعم المحور السعودي الإماراتي، وآخر يدعم الموقف القطري، وهكذا، في صورة تعكس حجم النفوذ المالي للدول أطراف الأزمة ومدى التصارع بينها، ولكن الموضوع برمته يتعلق بالمصالح الوطنية للدول، والتي يمكن ان تحقق البعض منها في أوقات الازمات أكثر مما يمكن ان تحققه في أوقات التفاهم والتنسيق والاستقرار.

وأولت السعودية اهتماماً خاصاً بعلاقاتها التجارية والاستثمارية مع بريطانيا، وتعد الاخيرة من بين أكبر المستثمرين في السعودية، اذ تتواجد في المملكة وبشكل فعلي حوالي 349 شركة بريطانية، 20% منها تعمل في قطاع التصنيع و80% منها متخصصة في قطاع الخدمات، ويتزايد مع مرور الوقت تواجد الشركات البريطانية الكبيرة فيها لأسباب عدة منها استقرار مناخ العمل فيها، حيث تحتل السعودية المرتبة الثانية عشرة على مستوى العالم، والأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط، كما تؤكد ذلك إحصائيات المؤسسات المالية العالمية، وحالياً تحتل المرتبة الثامنة عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية والأولى على مستوى منطقة الخليج العربي[27].

---

[25] بريطانيا في الخليج: المصالح أولا وحقوق الانسان لاحقا، https://annabaa.org/arabic/reports/11834

[26] الأزمة القطرية الخليجية.. بريطانيا تأمل باستعادة "وحدة" الخليج.. والبيت الأبيض: ترامب ملتزم بـ"تخفيف التصعيد"، موقع CNN بالعربية، https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/06/06/us-uk-reaction-qatar-gcc-diplomatic-freeze

[27] 60% من حجم استثمارات دول الخليج في بريطانيا سعودية، مجلة المجلة السعودية، 2013/6/19،

وفي إطار التعاون المالي والاقتصادي المشترك بين الطرفين، تم الاتفاق على تأسيس اول صندوق بين شركة سيدرا المالية السعودية وبنك جيت هاوس البريطاني بقيمة 110 مليون جنيه استرليني، يهدف الى تقديم وعاء استثماري آمن للمستثمرين السعوديين بشكل خاص، والمستثمرين الخليجيين بشكل عام، ويتكون الصندوق من ثلاثة أصول كبيرة لشركات عالمية امريكية وأوروبية، ويُسوّق منتج هذا الصندوق في السعودية لشراء عقارات وسلاسل محلات في دول أوروبية وغيرها[28].

في الوقت الراهن، وفي ظل استمرار او تفاقم الازمة الخليجية-القطرية، تجد بريطانيا نفسها، أكثر من اي دولة أوروبية أخرى، في وضع صعب ولا تحسد عليه، لما لها من تأثيرات وانعكاسات وتداعيات مباشرة على بريطانيا وعلى أكثر من صعيد، لا سيما ما يتعلق منها بالتعاون الاقتصادي والتجاري مع دول منطقة الشرق الأوسط عامة ودول الخليج بخاصة بعد قرار مغادرة الاتحاد الأوروبي (بريكسيت).

فقبل اندلاع الأزمة بوقت قصير، عقدت بريطانيا العزم نحو عقد اتفاق للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب اتفاقيات تجارة حرة أخرى مع دول أخرى منها الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وكندا والصين والهند، تعوضها نوعاً ما عن التكاليف الباهظة لخروجها من السوق الأوروبية الموحدة، لكن اندلاع الازمة في هذا الوقت الحرج بالنسبة لها أدى الى تأجيل اجتماعها مع دول المجلس والذي كان من المقرر له ان ينعقد نهاية 2017، من اجل البحث في عقد اتفاقية تجارة حرة معها.

وتبحث الشركات البريطانية عن فرص عالمية جديدة لتوسيع عملياتها وتعويض اثار مغادرة الاتحاد الأوروبي، ويرى أحد الخبراء الاقتصاديين بان هناك عاملين رئيسين وراء توجه لندن لمنطقة الخليج[29]:

الأول: يتعلق بالمقومات الاستثمارية التي توفرها المنطقة في ظل المشاريع التنموية الكبرى التي يتم تنفيذها في قطاعات السياحة والإنشاءات والنقل والصناعة وغيرها.

الثاني: يتلخص في ضمان سوق استهلاكية للمنتجات البريطانية في جميع المجالات لدى دول الخليج الغنية بالنفط، التي تعد أيضا واحدة من أكبر الأسواق الرئيسية الاستهلاكية ذات الدخل المرتفع للمقيمين فيها.

وقدرت دراسة حديثة لواحدة من الشركات الاستشارية البريطانية الرصينة، تصاعد قيمة المشاريع العملاقة المتوقع إنجازها في الخليج حتى عام 2030، لتصبح ما قيمته 2 تريليون دولار مع استضافة فعاليات دولية ضخمة مثل معرض إكسبو الدولي 2020 في دبي، وبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر، مع إمكانية ارتفاع قيمة الاستثمارات الخليجية في بريطانيا خلال المرحلة القادمة، مع ترجيحات ان تكون هناك مكاسب لدول الخليج تتمثل بتحسين شروط الاستثمار والقوة التفاوضية لا سيما في ما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة[30].

---

http://bit.ly/2UL9503

(28) المصدر نفسه.

(29) دول الخليج ملاذ لبريطانيا بعد البريكست، مصدر سابق.

(30) المصدر نفسه.

وعلى الرغم من إمكانية وجود بعض التداعيات الإضافية الأخرى، والتي تتمثل في بعض القضايا المهمة والحساسة، ومنها ما يتعلق بمستقبل التعاون الأمني والسياسي بين بريطانيا ودول الخليج، فضلاً عن إعادة طرح ملف تواجد ونفوذ ودعم جماعة الإخوان المسلمين في بريطانيا، وسط لغط بريطاني رسمي وشعبي متواصل بعدَها تنظيماً إرهابياً، وهو ما أعاد للواجهة من جديد، بعض التباينات داخل المؤسسة البريطانية فيما يتعلق بالموقف من هذه الجماعة، الا ان العامل الاقتصادي او التجاري او الاستثماري، يمكن ان يكون هو الأكثر تأثيراً حسب العديد من المهتمين والمتابعين، وهو ما بدا واضحاً في ما تمت الإشارة اليه سابقاً، بتعليق الاجتماعات التي كان من المقرر ان تعقد في لندن نهاية تشرين الثاني/ ديسمبر 2017 بين دول المجلس وبريطانيا لبحث موضوع عقد اتفاقية تجارة حرة بين الطرفين[31].

وهكذا فان الخلاف بين الدول الأربع وقطر، يجعل من الصعوبة بمكان عملياً التوصل لاتفاقية تجارة حرة بين بريطانيا والدول الخليجية، لأسباب عدة:

1- وجود شكوك حقيقية حول إمكانية استمرار الكيان الخليجي، المتمثل بمجلس التعاون بصيغته الحالية بسبب تفاقم الأزمة ووجود ترجيحات ومؤشرات باستمرارها لفترة طويلة[32].

2- رفع الحكومة القطرية لدعوى قضائية امام منظمة التجارة العالمية بسبب الحظر عليها، مما يعزز العراقيل أمام أي اتفاق محتمل، مما يؤكد بان هكذا نزاع قانوني يمكن ان يستغرق عدة سنوات ويمكن ان يؤدي الى تجميد العمل بأي اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين[33].

تواجه بريطانيا، على اثر اشتداد الازمة الخليجية، موقفاً صعباً في نجاحها بإمكانية التوفيق في مواقفها ومصالحها مع دول الازمة كافة، فالمحور السعودي الذي يضم دول فاعلة ومهمة ومن بينها الامارات التي تتجاوز قطر بوصفها أكبر شريك تجارى لبريطانيا في المنطقة[34]، تضغط وبشدة من أجل إعادة النظر في ملف جماعة الإخوان المسلمين، بعد ان قامت الحكومة البريطانية بمراجعة سياساتها تجاه الجماعة، عبر تقرير موسع صدر عن لجنة حكومية شكلت لهذا الغرض في وقت سابق من عام 2015، برئاسة سفير بريطانيا السابق لدى السعودية والعراق وليبيا السير جون جنكينز، لكن النتائج التي خرج بها التقرير لم تكن حاسمة حسب المراقبين، وترك الباب مفتوحاً إزاء إعادة النظر في وضع الجماعة وانشطتها في

(31) شريف عبد الحميد، ماي في الخليج بحثا عن فرص لدعم بريطانيا بعد "الخروج"، https://al-ain.com/article/may-gulf-in-search-of-jobs-to-support-britain
وكذلك بريطانيا تدرس توقيع اتفاقية تجارة حرة مع دول الخليج، https://goo.gl/eZVPNP
(32) محمد بن عبد العزيز الخليفي، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جريدة الشرق القطرية، الأربعاء 2017/12/6، http://bit.ly/2VrhsCt
(33) الدوحة ترفع شكوى لمنظمة التجارة العالمية وشهران أمام دول "المقاطعة" للتفاوض، https://goo.gl/UfbErd
(34) للمزيد حول الاستثمارات الامارتية في بريطانيا والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ينظر: التقرير الاقتصادي السنوي 2016، مصدر سابق.

بريطانيا، لكن هناك تغيير في المزاج العام لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً حيال جماعات الاسلام السياسي قد يؤدى إلى تضييق الخناق أكثر عليها[35].

هذا الشد والجذب في المواقف البريطانية تجاه تيارات الإسلام السياسي عامة وجماعة الاخوان بخاصة، أدى إلى بروز تباينات واضحة داخل المؤسسة السياسية البريطانية نفسها او في بعض الفواعل غير الرسميين، فيما يتعلق بشكل العلاقة مع الإخوان، فالبعض يجد في خطوة البرلمان البريطاني بإعلان التنظيم ارهابياً ممكن ان تكون له نتائج عكسية، فيما يرى البعض الاخر، لا سيما في الأجهزة الأمنية والاستخباراتية ومكافحة الإرهاب، بأن جماعة الإخوان تشكل خطراً امنياً حقيقياً على المنطقة عامة وعلى بريطانيا بخاصة، مما جعل العديد من الأطراف تطالب الحكومة باتخاذ موقف واضح من هذه القضية المهمة، وعدم اختيار موقف المتردد على غرار الوضع الحالي، والذي يمكن ان يهدد علاقات لندن مع المحور السعودي الاماراتي، والذي يضغط بقوة باتجاه دفع لندن لإدراج الاخوان ضمن المنظمات الإرهابية ووقف أنشطتها في لندن، فضلاً عن ممارسة بعض الضغوط السياسية عليها من اجل استخدام نفوذها لدى الحكومة القطرية كي تغير سياستها كمدخل لحل الازمة[36].

المبحث الرابع: مستقبل الموقف البريطاني من الازمة الخليجية-القطرية

من المرجح، ان تحاول حكومات دول الازمة الخليجية التأثير بشكل او باخر، على القرارات السياسية والاقتصادية في البلدان التي تمتلك بها استثمارات كبيرة، وبحكم أن استثمارات هذه الدول في الدول الأوروبية عامة وبريطانيا بخاصة، تحتل حيزاً كبيراً ومتزايداً بالوقت نفسه، فإن السؤال الذي يتم طرحه من خلال المهتمين بدراسة دوائر صنع القرار في هذه الدول، هو هل انها ستسمح بتدخل دولة ما للتأثير على سياساتها الخارجية في المنطقة الخليجية او الشرق الأوسطية، مما سيكون لها تأثيرات وانعكاسات على علاقاتها السياسية والاقتصادية معها.

وهنا يمكن الإشارة الى الدور الذي يمكن ان يلعبه العامل الاقتصادي في التأثير على سياسات بعض الدول مثل بريطانيا، التي تعاني اصلاً من ازمة بفعل تداعيات (بريكست)، فالعلاقات المشتركة بين الطرفين الخليجي والبريطاني من المحتمل ان يكون له تأثير نسبي على السياسة البريطانية تجاه الازمة، لا سيما مع احتمالية لجوء هذه الدول لاستخدام هذه الاستثمارات او العقود التجارية كورقة ضغط مؤثرة على لندن، لغرض اتخاذ موقف منحاز الى جانب طرف معين على حساب الطرف الاخر، اذ لا يمكن الاستهانة او تجاهل انسحاب أموال او استثمارات طرف ما من السوق البريطانية التي تعاني اصلاً من مشاكل عده.

علاوة على ذلك، فان العلاقات بين بريطانيا ودول الخليج في المجالات الدفاعية والعسكرية والأمنية، والتي شهدت تصاعداً ملحوظاً في ارقام الصفقات خلال المرحلة السابقة،

---

(35) منال مصطفى، الازمة العربية القطرية تضع بريطانيا في موقف صعب، جريدة الاهرام القاهرية، السنة 142، العدد 47735، 2017/8/16.

(36) المصدر نفسه.

وكذلك ينظر: Former British Ambassador to Saudi Arabia and Co-Author of the Muslim Brotherhood Review Reflects on Lessons Learned, http://eng.majalla.com/2017/12/article55255049/former-british-ambassador-saudi-arabia-co-author-muslim-brotherhood-review-reflects-lessons-learned

والتي تؤكد معظم الإشارات بانها ستشهد ارتفاعاً مضطرداً بالأرقام في المستقبل، في ظل الأجواء غير المستقرة التي تعاني منها المنطقة والثقة العالية بإمكانيات التصنيع الحربي البريطاني، يمكن بمجملها ان تشكل ايضاً واحدة من اهم عوامل الضغط امام السلطات البريطانية، لغرض التواصل مع الأطراف الخليجية لإيجاد صيغة توافقية للحل.

وفي هذا الاطار، فقد صرح فيليب دون وزير الدولة البريطاني لشؤون مشتريات الدفاع على هامش مشاركته في معرض دبي للطيران عام 2015، " بان بلاده تدرك أهمية العلاقات الدولية من خلال ما تقوم به في مجال الامن والدفاع، وترى في الوقت نفسه أن تعزيز التحالفات والشراكات الدولية هو جوهر المهمة المستقبلية، والخليج يمكن ان يلعب دورا مهما في ذلك، مؤكداً في الوقت نفسه، بان بلاده بصدد استكمال تقرير مراجعة الدفاع والأمن الاستراتيجي البريطاني الشامل، وتعتزم نشر النتائج قريباً، مضيفا أن المراجعة قد يترتب عليها أمور جديدة تتعلق بالانتشار العسكري البريطاني ودور لندن العالمي"[37].

أن الأزمة الخليجية الحالية تضع الدول الغربية عامة وبريطانيا بخاصة في موقف صعب وحرج في الوقت ذاته، إذ إنها ترغب في استمرار العوائد المالية الكبيرة التي تجنيها من العلاقات الاقتصادية المتطورة مع طرفي الازمة، فضلاً عن الفوائد الكبيرة التي تقدمها الاستثمارات لاقتصادها، وهي بذلك ترغب بشكل او باخر للوصول الى حلول وسط يرضي الطرفين من جهة ويوفر لها فوائد جمة من جهة اخرى، كأن تغير قطر من سياساتها الحالية لترضي دول المحور السعودي، او في ان يصل الأطراف الى نقاط تفاهم تفكك بعض الخيوط المتشابكة للخلاف.

وفي تقرير صدر عن مركز دراسات تشاتهام البريطاني تم التأكيد فيه على ما تمثله الازمة الخليجية من صعوبات للدول الغربية، ونوه كذلك الى "إن الأزمة الحالية في منطقة الخليج تضع الدول الغربية في موقف صعب، إذ إن قطر هي سوق استثماري ضخم لشركات الطاقة البريطانية والفرنسية والأمريكية التي ضخت مليارات الدولارات في مشاريع الغاز التي باتت تلعب دورا مهما في استقرار أسواق الطاقة الأوروبية والأمريكية.[38]

وعلى مدى عقود مضت كانت بريطانيا تحصل على ما يكفيها من الغاز من مواردها في بحر الشمال وخطوط الأنابيب من النرويج وبقية أوروبا، الا أن الانخفاض التدريجي في الامدادات التي تحصل عليها من بحر الشمال، جعل بريطانيا تعتمد بشكل متزايد على الغاز الطبيعي المسال المستورد من خلال سفن بحرية عبر دول مثل قطر، التي تعد واحدة من اهم الدول المصدرة للغاز في العالم، وأكبر مصدر لإمدادات الغاز الى المملكة المتحدة.

وعلى الرغم من ان الازمة الخليجية اعادت تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بتزايد اعتماد المملكة المتحدة على الغاز المستورد، وزادت من نسبة المؤيدين لزيادة استخدام تقنية التكسير في موارد الصخر الزيتي في بريطانيا، الا ان التوقعات تشير بانها ستكون بحاجة الى استيراد اكثر من 60% من احتياجاتها من خارج البلاد بحلول عام 2030، مع تصاعد الطلب

---

[37] وزير بريطاني: ننشر قريبا استراتيجية دورنا العالمي.. تسويق "التايفون" مستمر والتفاوض مع السعودية لم ينقطع، https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/11/11/dunne-cnn-dubai-quotes

[38] أزمة الخليج تضع دول الغرب في موقف صعب، موقع ارم نيوز، لندن، 2017/11/5، https://www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/870722

على هذا المصدر المهم من مصادر الطاقة، وتؤكد وبشكل لا يقبل اللبس حاجة بريطانيا الى استقرار المناطق التي تزودها بهذه المصادر، ومنها على وجه الخصوص، منطقة الخليج، التي تزودها بنسبة لا يستهان بها من مصادر الطاقة، بفعل الانخفاض التدريجي في الامدادات التي كانت تحصل عليها من بحر الشمال، مما جعلها تعتمد على الغاز القطري.

ختاماً، يمكن القول، وحسب المعطيات التي قدمتها الدراسة، فان هناك مصلحة بريطانية واضحة لإيجاد حل نهائي للازمة الخليجية، وتجنب المخاطر المختلفة لاستمراريتها، ولكن فرص نجاح الوساطة الأوروبية او البريطانية في الأزمة الخليجية تبدو غير مجدية وغير فعالة نوعاً ما، وحسب وجهة نظر بعض المهتمين بشؤون الازمة، مالم يتم التنسيق مع منظمات دولية او قوى دولية فاعلة، مثل الولايات المتحدة الامريكية، او مع بعض القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران، او مع دول الازمة نفسها.

فبريطانيا، ومن خلال تعاملها الاولي مع الازمة، لا زالت تتحرك خارجياً داخل إطار الخط الذي ترسمه الولايات المتحدة الامريكية، لا سيما ما يتعلق منها بهذه المنطقة، وهو ما بدا واضحاً في عدم طرح نفسها كوسيط مباشر وجدي لتقريب وجهات النظر وإيجاد حل للازمة، وهو ما عزاه البعض الى جانب ما ذكرناه سابقاً بانشغالها بالمشاكل الداخلية، وهو ما يقلل فرصها في طرح نفسها كوسيط مقبول.

ولكنه وعلى الرغم من ذلك فان المصالح الاقتصادية والاستثمارية المتشابكة بين محوري الازمة من جهة وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى، فضلاً عن الثروات الهائلة التي تحتويها دول الخليج في مجال الطاقة، يمكن ان تلعب دوراً اساسياً ومهماً في دفع لندن لان تقدم نفسها كوسيط مقبول يعمل على طرح حلول منطقية والحفاظ على هدوء واستقرار المنطقة من النواحي كافة، بالاستناد على عامل المصالح الاقتصادية والاستثمارية التي تشكل عامل ضغط قوي ومهم لا يمكن لأي دولة في العالم تجاوزه.

وهو ما بدا واضحاً في تحركات دول الازمة كافة نحو دول العالم المؤثرة، وتركيزها على عقد الصفقات التجارية والعسكرية، التي يمكن ان تعطيها قوة وافضلية مضافة لدى هذه الدول، من الممكن ان تجعلها تحظى برعاية او دعم مضاف، في حال تدخلها او طرحها لمبادرة لحل الازمة.

وعليه، فان هناك أطراف مؤثرة وفاعلة في بريطانيا ترغب اليوم بان تكون بلادها حاضرة بقوة في بالمنطقة، سواء بمفردها او بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة والمؤثرة الأخرى، وذلك لحماية مصالحها الاقتصادية والاستثمارية والسياسية والأمنية من ناحية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية المستقبلية في هذه المنطقة المهمة والمحورية في العالم، والتي لا يمكن لأي دولة مهما كان حجم ومستوى طموحها ان تتجاهلها.

في مقابل وجود أطراف أخرى تطالب بمواقف حاسمة وجدية تجاه بعض أطراف الازمة الرئيسة كالسعودية وقطر، وضرورة اتخاذهم إجراءات حقيقية وفاعلة تجاه بعض القضايا المهمة، مثل مكافحة الإرهاب وانهاء دعم هذه الدول لبعض الجماعات التي توصف بالمتطرفة، فضلاً عن مراعاة المواضيع التي تتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان وعدم ارتكاب مخالفات فيما يخص هذين المحورين، او استخدام السلاح البريطاني في مهاجمة المدنيين مباشرة كما يحدث في اليمن او من خلال تقديم الدعم لبعض الجماعات المسلحة الأخرى.

الخاتمة:

تمثل الازمة الخليجية-القطرية التحدي الأكبر لدول مجلس التعاون منذ الغزو العراقي للكويت عام 1990، والتي يمكن ان يكون لها انعكاسات وارتدادات على امن واستقرار منطقة الخليج من جهة والامن العالمي من جهة أخرى، فتداعيات الخلاف والازمة يمكن ان يعقد المشهد الإقليمي ويهدد بحل عقد مجلس التعاون، ويفتح المجال امام تدخلات دولية وإقليمية من بعض الدول التي تختلف بالرؤى والتوجهات مع الدول الغربية، لا سيما روسيا وإيران.

وبعدَها واحدة من القوى الغربية المؤثرة والفاعلة في منطقة الخليج العربي منذ مطلع القرن الثامن عشر والى وقتنا الحاضر، فان الدور البريطاني الذي يمكن ان يكون وسيطاً مقبولاً من كل الأطراف انطلق من دوافع عدة وكما اسلفنا في الدراسة، يمكن له ان يكون اكثر فاعلية وتأثير بسبب علاقاته القوية والوطيدة مع اطراف الازمة كافة، لاسيما مع وجود ضبابية وعدم وضوح في أدوار ومواقف الأطراف الفاعلة الأخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، التي امتاز موقفها بالتناقض والتباين الواضح، الذي انعكس بالتالي على امكانياتها في لعب دور إيجابي وفاعل وحاسم في الوصول الى الحلول حتى وقت انجاز الدراسة.

وبالفعل فان تطورات وتفاعلات اندلاع الازمة وضعت الدول الغربية ومن بينها بريطانيا في موقف صعب لا تحسد عليه، اذ إنها ترغب في أن تقوم الحكومة القطرية بالمبادرة لتغيير بعض سياساتها التي توصف من قبل بعض المراقبين احياناً بكونها "مشاكسة"، وفي الوقت نفسه لا تريد التفريط بمصالحها الاقتصادية، نظراً لضخامة الاستثمارات المتبادلة بينها، املين بتخليها عن تلك السياسات وأن يتحلى زعماؤها بحكمة أكبر، لا سيما بعد إعلان الرئيس الأمريكي ترامب دعمه للمحور الذي تقوده السعودية في بواكير اندلاع الازمة.

وعليه فإنه وعلى الرغم من التأثير المهم للاستثمارات والتعاون الاقتصادي والتجاري على صياغة الموقف البريطاني من الأزمة، الا ان هذا الموقف يمكن ان يتجاوز احياناً مسألة الارتباط الاقتصادي والمالي، وصولاً إلى علاقة لها خلفيات استراتيجية سياسية وعسكرية شديدة التعقيد تمتد الى أيام الاستعمار، وصولاً الى اتخاذ موقف احتواء الخطر الذي يمكن ان يشكله استمرار الازمة حرصاً منها على مصالحها المتجذرة، وامكانية العودة بقوة الى إعادة تأسيس دورها السياسي والاقتصادي القديم في منطقة الخليج، من خلال استغلال دورها في إيجاد حل لهذه الأزمة.

Abstract:

The Gulf crisis, which took place in 2017 between (Saudi Arabia, United Arab Emirates, Bahrain and Egypt), and Qatar, put Britain in an embarrassing position.

The two parties of the conflict are important and significant trading partners of Britain, a country that still suffers from the economic effects of the decision to leave the European Union.

Which placed it in a position that requires a high degree of wisdom in dealing with crisis countries, in particular, with regard to their positions on the possibility of finding peaceful and satisfactory solutions for all parties, as this region has strategic importance.

requiring to make diplomatic roles to bring the views closer and resolve the crisis.

What role does Britain play in resolving the crisis, and whether it can have more active roles in bringing the points of view closer to the parties of the crisis, and to contribute to finding a definitive solution in the light of some influential factors, foremost among them the economic factor, which is an important and real motivation to formulate their position and direct intervention in the Gulf crisis.